○ جلالة الملك مع أخيه خادم الحرمين الشريفين

○ خادم الحرمين الشريفين لدى استقباله سمو رئيس الوزراء

○ خادم الحرمين الشريفين لدى اجتماعه بسمو ولي العهد

السعوديــة تقود التحركات العربية والإقليميــة للتصدي لإرهاب تنظيم «داعش» المتطرف

الأمن السعودي نجح في إحباط ١٩٤ عملية إرهابية من أصل ٢٢٢ خلال السنوات العشر الأخيرة

مليــون سعــودي وسعوديــة استفــادوا مــن البرنامــج التدريبــي لتنميــة «ثقافة الحــوار» فــي المجتمع

أصدر مجلس القضاء الأعلى في ٢٠١٤/٢/٨ توجيها ألزم بموجبه جميع المحاكم بقبول الهوية الوطنية للمرأة وعدم مطالبتها بإحضار معرّف، باعتبار أنها وثيقة نظامية صادرة من الدولة، وطالب المجلس وزارتي العدل والداخلية وجميع الإدارات الحكومية ذات الصلة بسرعة التنسيق لتفعيل برامج البصمة الإلكترونية للتعريف بالمرأة، منعاً للحرج الشرعي لدى النساء.

وكانت السلطات السعودية قد قررت في ٢٠١٣/٣/٢٥ إلزام المرأة باستخراج بطاقة هوية.

كما اصدر المجلس في ٢٠١٤/٩/٦ قراراً بمنح صلاحيات أسرية جديدة للمرأة، وذلك بإلزام المحاكم التي تصدر أحكاماً لصالح حضانة المرأة لأطفالها بمنحها حق مراجعة الأحوال المدنية والجوازات والسفارات وإدارات التعليم والمدارس، وإنهاء كل ما يخص أطفالها المحضونين لدى جميع الدوائر والجهات الحكومية والأهلية باستثناء تصريح السفر إلى الخارج الذي تم ربطه بإذن القاضي.

٤- افتتحت السلطات السعودية في ٢٠١٤/٨/١٩ محاكم جديدة تختص بالأسرة والأحوال الشخصية، لتكون هذه المحاكم الأولى في منظومة للمحاكم المتخصصة التي تستهدف تسريع النظام القضائي في السعودية وجَعله أكثر شفافية.

ويرى محللون أن تغيير النظام القانوني يعد خطوة مهمة في الإصلاح الاجتماعي والاقتصادي الأوسع في السعودية في عهد الملك عبدالله، والذي يستهدف التوفيق بين التقاليد المحافظة في السعودية ومطالب جيل شاب ومقتضيات الاقتصاد الحديث.

وفي هذا الإطار، يعد إدخال محاكم متخصصة في القضاء السعودي أحد التغييرات الأكثر جذرية على نظام قانوني كان يستند إلى استخدام القضاة تفسيراتهم الخاصة للنصوص الإسلامية للبت في قضايا المنازعات التجارية المعقدة والجرائم الجنائية.

وذكرت وسائل الإعلام السعودية أن محاكم الأسرة في الرياض ومكة وجدة والمدينة والدمام سيعمل فيها قضاة تلقوا تدريباً إضافيا في قضايا الطلاق والنفقة وحضانة الأبناء، مما سوف يساعد على تيسير إجراءات التقاضي في قضايا الأحوال الشخصية للنساء ويسرع في حل مشكلاتهن في المجتمع السعودي.

ويأتي ذلك في إطار تطوير النظام القضائي في السعودية، حيث سيتم افتتاح محاكم متخصصة أخرى للنظر في نزاعات العمل أو القضايا العمالية والهجرة ومحاكم أخرى متخصصة في القضايا الجنائية.

والمحاكم الجديدة هي محور إصلاحات قضائية شاملة في السعودية كان قد أعلنها الملك عبدالله منذ عام ٢٠٠٧.

وكان المستثمرون الأجانب ورجال الأعمال قد طالبوا في السابق بإطار قانوني أقوى لتسوية المنازعات.

وقد عين الملك عبدالله في أوائل العام الماضي وزير العدل محمد العيسى، الذي يعد شخصية إصلاحية، رئيساً للمجلس الأعلى للقضاء، الأمر الذي يمنحه سلطة أكبر في تعيين القضاة وتشغيلهم بهدف التصدي لأي معارضة للإصلاحات.

وقد فتحت السلطات السعودية مراكز لتدريب القضاة، ووافقت على تعيين آلاف القضاة الجدد في محاولة لتسريع النظام القضائي.

وقال روبرت جوردان وهو سفير أمريكي سابق في الرياض، ويعمل حالياً شريكاً في مكتب محاماة دولي في أبوظبي، إن «القدرة على الاستثمار تعتمد على حكم القانون والقدرة على التنبؤ والالتزام بالمعايير الدولية، وقد حقق السعوديون خطوة إلى الأمام في هذا الصدد».

برنامج البعثات والتدريب الخارجي

بالإضافة إلى اهتمام الملك عبدالله بإحداث نهضة تعليمية غير مسبوقة في التاريخ السعودي، والتي شملت التوسع في إنشاء جامعات ومعاهد علمية تربوية جديدة، كان من أبرزها إنشاء جامعة الملك عبدالله للعلوم والتقنية في منطقة ثول بالقرب من مدينة جدة بغرب السعودية.

وهي جامعة نوعية تشكل درة مشاريع النهوض التعليمي والجامعي في عهد الملك عبدالله، فهي أول جامعة علمية مختلطة للطلبة والطالبات في السعودية، وتعمل على استقطاب أبرز العلماء والباحثين في الشرق والغرب للعمل بها، وتم عقد اتفاقيات تعاون في البحث العلمي وإعداد البحوث والدراسات وتبادل الخبرات مع أعرق الجامعات العالمية مثل جامعات أوكسفورد وكامبريدج في بريطانيا، وجامعات ستانفورد وبيركلي ومعهد(أم. آي. تي) للتكنولوجيا في أمريكا.

ولم يقتصر اهتمام الملك عبدالله على الجانب التعليمي وحسب، الذي يشكل عماد التنمية البشرية، ولكن أولى اهتماماً خاصاً ببرامج التأهيل والتدريب لتطوير القدرات البشرية السعودية لتكون قادرة على اقتحام السوق الاقتصادية السعودية والحصول على فرص عمل لائقة ومشرفة.

ومن هنا، تم بتوجيهات من الملك عبدالله تنفيذ أكبر برنامج للبعثات للخارج شمل حتى الآن ابتعاث زهاء ١٥٠ ألف طالب وطالبة إلى أفضل الجامعات في العالم شرقاً وغرباً، لمواصلة التعليم العالي في أرقى التخصصات العلمية، كما شملت مشاريع التطوير التعليمي في السعودية في السنوات الأخيرة إنشاء ٢٥ جامعة حكومية وأكثر من ٧ جامعات أهلية، تضم ٢٢٠ كلية يدرس فيها ما لا يقل عن ٧٠٢ ألف طالب وطالبة ويشرف على تدريبهم ٣٠ ألف عضو هيئة تدريس.

وبالإضافة إلى ذلك، لعل الخطوة اللافتة للنظر هي تنفيذ برامج للتدريب والتأهيل على أعلى مستوى للكوادر السعودية.

وفي هذا السياق، تأتي أهمية الإعلان مؤخرا عن تنفيذ برنامج لتدريب الشباب السعودي بالاشتراك مع جامعة هارفارد الأمريكية العريقة.

فقد أعلن المدير العام لصندوق تنمية الموارد البشرية المنوط بتنفيذ خطط تأهيل وتدريب السعوديين وتوظيفهم في القطاع الخاص إبراهيم بن فهد آل معيقل أنه سيتم قريبا إطلاق برنامج للتدريب الإلكتروني باسم «دروب» وذلك بالتعاون مع جامعة هارفارد، يهدف بصورة رئيسية إلى صقل مهارات الشبان السعوديين قبل دخول سوق العمل، كما سيتم التعاون مع معهد أم. آي. تي للتكنولوجيا في ماساتشوستس الأمريكية في إطار البرنامج نفسه.

ويهدف البرنامج إلى الوصول إلى أكبر عدد من الطلاب والباحثين عن العمل، وكذلك العاملين بالفعل لتمكينهم من الحصول على المهارات التي ستساعدهم على الاستقرار في سوق العمل وزيادة فرص توظيفهم.

ولطالما عرقل توافر العمالة الأجنبية الرخيصة مساعي زيادة فرص المواطنين في العمل بالقطاع الخاص، كما أن رجال الأعمال السعوديين كانوا يتذرعون في السابق بأن الوافدين عادة يشغلون وظائف تقنية لا يملك كثير من السعوديين الخبرة الكافية للعمل بها، إلى جانب أن هناك وظائف تقنية متدنية الأجور يراها السعوديون مهينة لهم.

لكن الحكومة السعودية تأمل من خلال هذه البرامج التدريبية في إنجاح سياسات إصلاح سوق العمل من خلال إنفاق مليارات الدولارات على تدريب المواطنين وتأهيلهم.

ويتولى الصندوق تقديم إعانات البطالة إلى الباحثين عن عمل ضمن برنامج «حافز» ويشارك في كلفة تدريب العاملين السعوديين ويدعم البرامج والدراسات الهادفة لإحلال السعوديين محل العمالة الوافدة. وكانت وزارة العمل السعودية قد قالت في الكتاب الإحصائي السنوي لعام ٢٠١٣ الذي نشر أواخر يوليو الماضي: «إن الإنفاق السنوي المطلوب لإصلاح سوق العمل عبر استراتيجية التوظيف يقدر بنحو ١٤،٩ مليار ريال سعودي أي نحو (٣،٩٧) مليارات دولار».

لكن المدير العام لصندوق تنمية الموارد البشرية السعودي إبراهيم بن فهد آل معيقل أكد في النهاية: «أن إصلاح الجيل الجديد من الشباب وإصلاح سوق العمل أمر لا يقدر بثمن».

استمرار التطور الاقتصادي والتنموي

نجحت الملكة العربية السعودية في عهد الملك عبدالله في تعظيم فوائدها من الطفرة النفطية الجديدة التي شهدت ارتفاع أسعار النفط بما يفوق مائة دولار أمريكي للبرميل عبر سلسلة خطط وبرامج اقتصادية تنموية متكاملة.

وفي هذا السياق، فقد سجلت السعودية في السنوات الأخيرة معدلات نمو تاريخية شملت كل قطاعات الاقتصاد السعودي عام ٢٠١٣.

□ فقد واصلت السعودية جهود تنويع اقتصادها للابتعاد عن نموذج الاقتصاد المتقلب أو المعتمد على مصدر وحيد هو النفط، وذلك وفق خطط استراتيجية فاعلة.

ففي موازنة عام ٢٠١٤ البالغة ٢٢٨ مليار دولار، فإن الإنفاق الحكومي استمر في قيادة حركة الاقتصاد السعودي، ويتوقع أن يحقق نمواً بنسبة ٤٪ في الناتج المحلي الإجمالي عام ٢٠١٤، والإنفاق الحكومي موجه نحو ثلاثة جوانب رئيسية هي: التعليم بمقدار ٥٦ مليار دولار، والرعاية الصحية بمقدار ٢٨،٨ مليار دولار، والبنية التحتية بقيمة ٣،٧ مليارات دولار.

ويسهم في إثراء التنوع الاقتصادي أيضاً، المدن الاقتصادية الأربع التي تقوم الهيئة العامة للاستثمار في السعودية بإنشائها، حيث ينتظر أن تسهم هذه المدن الاقتصادية في الناتج الإجمالي بمبلغ ١٥٠ مليار دولار وأن تسهم في إيجاد نحو ١،٣ مليون فرصة عمل أو وظيفة.

وفي هذا الإطار، يرى الخبير الاقتصادي السعودي الدكتور عبدالرحمن باعشن أن توجه الحكومة السعودية إلى زيادة الإنفاق الحكومي خلال عام ٢٠١٤ من المتوقع أن يعزز الصادرات غير النفطية للسعودية، والتي وصلت قيمتها إلى ٥٤،٩ مليارات دولار، أي بنسبة ٩،٢ في المائة مقارنة بتلك الصادرات عام ٢٠١٢.

□ لقد رفع تقرير صندوق النقد الدولي الصادر في ٢٠١٤/٧/٢١ سقف توقعاته لنمو الاقتصاد السعودي ليصل إلى ٤،٦٪ في العام الجاري ٢٠١٤م، كما توقع التقرير أن يظل نمو القطاع الخاص قوياً، وكان الاقتصاد السعودي قد حقق نموا قوياً بنسبة ٤٪ في عام ٢٠١٤، بفضل قوة القطاع الخاص غير النفطي الذي ارتفعت مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي إلى حوالي ٥٨،٧٪.

وقد أكد أعضاء بالمجلس التنفيذي لصندوق النقد الدولي أن المركز المالي للاقتصاد السعودي قوي، حيث تسجل السعودية واحدة من أدنى نسب الدين إلى إجمالي الناتج المحلي، وأكبر فوائض في المالية العامة على مستوى العالم.

فبعد الفائض المحقق في عام ٢٠١٣، يصل إجمالي فوائض السعودية في آخر عشر سنوات إلى ٦٠٠ مليار دولار، حيث بلغ الفائض المالي في عام ٢٠١٣، حدا قياسياً وصل إلى ٥٤،٩ مليار دولار أي نحو ٧،٤٪ من الناتج المحلي الإجمالي البالغ ٣٣٧،٩٨ مليار دولار، وتراجع معدل التضخم إلى ٢،٧٪ في مايو ٢٠١٤.

□ نجحت السعودية في تخفيض الدين العام للدولة للعام العاشر على التوالي، حيث وصل إلى ٢٠ مليار دولار بنهاية عام ٢٠١٣ متراجعاً بنسبة ٢٤٪ عن مستوياته في عام ٢٠١٢، لتسجل نسبة الدين من الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية عام ٢٠١٣ نحو ٢،٧٪ فقط.

□ ووفقاً لإحصاءات صندوق التنمية الصناعية السعودي، فإن الاقتصاد السعودي حقق أداء جيداً في العامين ٢٠١٣ و٢٠١٤، وذلك بالرغم مما يشهده الاقتصاد العالمي من تباطؤ. ووفقا للمؤشرات الحالية، فإنه من المتوقع أن يواصل الاقتصاد السعودي أداءه القوي في الأعوام القادمة، وذلك مع استمرار الدولة في تنفيذ البرامج والإصلاحات الاقتصادية اللازمة لضمان تحقيق التنمية المستدامة ورفع تنافسية الاقتصاد السعودي.

○ سمية الجبرتي أول رئيسة تحرير لصحيفة سعودية

□ عززت السعودية توجهاتها نحو زيادة استثماراتها النفطية بهدف تنويع الاستثمارات في مجال استخراج الطاقة، والبحث عن منابع جديدة في مجال الغاز الذي لا تلبي كميات إنتاجه متطلبات السوق المحلية.

وفي هذا الصدد، أكدت شركة «أرامكو» السعودية (أكبر شركة منتجة للنفط في العالم) أنها ستعزز استثماراتها في مجال النفط والغاز الصخريين لمواجهة التحديات المحتملة في مجال الطاقة.

وكانت شركة «أرامكو» قد قامت بطرح ٣٥٠ برنامج دراسة لأكثر من ٥٠٠٠ موظف في مركز التطوير المهني لعمليات التنقيب والإنتاج بالسعودية عام ٢٠١٣، فضلاً عن إرسال العديد من العاملين بالشركة في بعثات دراسية إلى الولايات المتحدة لتعزيز توجهاتها الكشفية الجديدة.

□ أوضحت إحصاءات تقرير «الاستثمار العالمي ٢٠١٤» الصادر مؤخرا عن مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد) أن حجم الاستثمارات الأجنبية المتدفقة إلى السعودية بلغ ٩،٣ مليارات دولار خلال عام ٢٠١٣ وتركزت الاستثمارات في البنية التحتية وتكرير النفط والبتروكيماويات والطاقة البديلة أو المتجددة والإسكان والمواصلات والاتصالات والتكنولوجيا والموارد البشرية والمقاولات.

كما صنف تقرير «التنافسية العالمي» الصادر عن المنتدى الاقتصادي العالمي (٢٠١٣ - ٢٠١٤)، الاقتصاد السعودي في المرتبة الـ ٢٠ عالمياً من حيث سهولة أداء الأعمال. ونظراً لأن الاستثمار الأجنبي يعد أحد أدوات تنويع مصادر الدخل، فقد اهتمت السعودية بتقديم الحوافز التنظيمية والضريبية والامتيازات التي بدورها ساهمت في تسهيل إجراءات الاستثمارات الأجنبي.

السعودية ومكافحة الإرهاب

تتبنى الحكومة السعودية استراتيجية شاملة لمكافحة اتجاهات التطرف والإرهاب، شملت برامج «المناصحة» في داخل المجتمع السعودي، والتي سعت إلى احتواء الشباب المتطرف عبر إرشاده إلى الفهم الصحيح لتعاليم الإسلام وهو البرنامج الذي حقق نجاحات واضحة خلال السنوات الأخيرة.

وفي ذات الوقت اتبعت الحكومة السعودية إجراءات أمنية وقضائية رادعة تجاه العناصر المتطرفة التي تواصل العمل والتخطيط وتنفيذ الأعمال الإرهابية.

وتعد السعودية من أوائل الدول تصديا للإرهاب على مختلف الأصعدة محلياً وإقليمياً ودولياً، في إطار تنفيذ استراتيجيتها لمكافحة الإرهاب ومواجهة المحاولات الخارجية لاختراق مجتمعها وحماية مواطنيها من الفكر الضال.

وفي هذا السياق، افتتح وزير الداخلية السعودي الأمير محمد بن نايف مباني ومنشآت مركز محمد بن نايف «للمناصحة والرعاية بمحافظة جدة يوم ٢٠١٣/٩/٢٦، وأوضح المتحدث الأمني باسم وزارة الداخلية منصور التركي أن مركز «محمد بن نايف» للمناصحة والرعاية بمحافظتي (جدة، الرياض) استفاد من دوراتهما حوالي (٢٦٥٧) خريجا منذ بدء تطبيق برامج المناصحة والرعاية في السعودية في نهاية ٢٠٠٦.

من جهة أخرى، طالبت الحكومة السعودية جميع رجال الدين بالالتزام بالضوابط الهادفة إلى منع إثارة الاضطرابات أو تأجيج الانقسامات الطائفية في المجتمع.

□ بدأت الحكومة السعودية في أول فبراير ٢٠١٤ تطبيق نظام «مكافحة الإرهاب وتمويله» الذي سبق لمجلس الوزراء إقراره في جلسته التي انعقدت يوم ٢٠١٣/١٢/١٦ برئاسة ولي العهد نائب رئيس الوزراء الأمير سلمان بن عبدالعزيز، وذلك في خطوة تهدف إليها السعودية لمكافحة تعزيز آليات مكافحة الإرهاب والحفاظ على حقوق الإنسان، حيث حدد هذا النظام بشكل دقيق المعني المراد بـ«الجريمة الإرهابية»، والإجراءات اللازمة والضمانات الواجبة عند التعامل مع كل مشتبه في ارتكابه جريمة إرهابية أو تمويلها.

□ كشفت دراسة حديثة قام بها الباحث «مطير الشمري»، و(هو باحث متخصص في الشئون الاستراتيجية والأمنية)، أن السلطات السعودية نجحت في إحباط ١٩٤ عملية إرهابية من أصل ٢٢٢ استهدفت السعودية خلال الأعوام العشرة الأخيرة، مما يؤكد فعالية الأجهزة الأمنية والاستخبارات السعودية في توقع العمليات الإرهابية والقيام بعمليات وقائية إجهاضية لها.

□ أصدر الملك عبدالله يوم ٢٠١٤/٢/٣ أمرا ملكيا يتم بموجبه معاقبة كل من يشارك في الأعمال القتالية خارج السعودية، أو ينتمي إلى الجماعات الدينية أو الفكرية المتطرفة. وفي إطار تنفيذ الأمر الملكي قرر مجلس الوزراء السعودي في ٢٠١٤/٣/٣ إنشاء أربع لجان وزارية لرصد التيارات الدينية أو الفكرية المتطرفة أو المصنفة إرهابية في الداخل والخارج.

□ في إطار الاستراتيجية السعودية لمكافحة التنظيمات الإرهابية أعلنت وزارة الداخلية السعودية في ٢٠١٤/٣/٧ اعتبار كل من: تنظيم «القاعدة» وتنظيم «القاعدة في جزيرة العرب» وتنظيم «القاعدة في اليمن» وتنظيم «القاعدة في العراق» وتنظيم «داعش» و«جبهة النصرة» و«حزب الله» في لبنان، وجماعة «الإخوان المسلمين» في مصر، وجماعة «الحوثي» في اليمن كلها تنظيمات يحظر الانتماء إليها ودعمها، أو التعاطف معها، وأن هذا الحظر يشمل كل تنظيم مشابه لهذه التنظيمات فكراً، أو قولاً، أو فعلاً، وكذلك كل الجماعات والتيارات الواردة بقوائم مجلس الأمن والهيئات الدولية وعرفت بالإرهاب وممارسة العنف، وقد أثار هذا الإعلان ترحيب العديد من الدول الخليجية والعربية والدولية، باعتباره خطوة مهمة في ظل المعطيات الحالية والتي جاءت بعد ممارسات تلك الجماعات وما تشكله من تهديد قومي.

□ استضافت السعودية المؤتمر العالمي الثاني لمكافحة الإرهاب بعنوان: «الإرهاب: مراجعات فكرية وحلول عملية» برعاية الملك عبدالله بن عبدالعزيز خلال الفترة من ٢٢ - ٢٣ إبريل ٢٠١٤، والذي يعد أحد معالم جهود السعودية في مكافحة الإرهاب العالمي، حيث يهدف إلى بناء استراتيجية علمية برؤية إسلامية للمعالجة الفكرية للإرهاب من خلال التعرف على نقاط القوة والضعف وفرص النجاح والمخاطر لكل مراجعة فكرية، والانتقال من المعالجات الفكرية والتنظير إلى مراحل التطبيق.

□ وحين ظهرت في الفترة الأخيرة العواقب الوخيمة لأنشطة تنظيم «داعش» المتطرف في كل من سوريا والعراق، على النحو الذي أثار هلع الغرب والعالم وخاصة بعد جريمتي ذبح صحفيين أمريكيين من قبل عناصر داعش، كانت السعودية من أوائل الدول التي دعت إلى تحرك عالمي فعال للتصدي لهذا التنظيم المتطرف.

وفي هذا السياق، دعا العاهل السعودي الملك عبدالله يوم ٢٠١٤/٨/٣٠ المجتمع الدولي إلى تحمل مسئولياته والسعي الحثيث لمواجهة «الإرهاب» وممارسات تنظيم «داعش» محذرا من خطورة تمدد نشاطهم حتى يصلوا إلى الغرب، وقد قوبلت دعوته بإشادة من قبل عدد من رجال الدين والعلماء المصريين والمغاربة، وفي الوقت نفسه وجه المجلس الأعلى للشئون الإسلامية بمملكة البحرين تحذيرا مماثلاً من خطورة «داعش».

□ قادت المملكة العربية السعودية التحركات الإقليمية بالتنسيق مع الدول الغربية الرئيسية كالولايات المتحدة لتشكيل تحالف دولي واسع وفاعل للتصدي لتنظيم «داعش».

واستضافت السعودية اجتماع الدول العربية مع وزير الخارجية الأمريكي جون كيري في جدة في ١١ سبتمبر ٢٠١٤، وضم وزراء خارجية دول مجلس التعاون الخليجي الست، بالإضافة إلى وزراء خارجية كل من مصر والعراق والأردن ولبنان؛ بهدف توحيد وتنسيق الجهود العربية مع الجهود الدولية للتصدي لتنظيم «داعش» المتطرف وأعماله الإرهابية الهمجية والوحشية في كل من سوريا والعراق والتي تهدد باستهداف دول عربية أخرى في إطار مشروع الخلافة الإسلامية الذي أعلنه التنظيم، والذي لا يعترف بالحدود القائمة بين الدول العربية والإسلامية، ولا يحترم سيادة الدول المستقلة.

وقد أكد البيان الختامي لاجتماع جدة تصميم الدول العشر المشاركة فيه بالإضافة إلى واشنطن على الالتزام المشترك بالوقوف في وجه التهديدات الإرهابية بما في ذلك ما يدعى بتنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام المعروف اختصاراً بـ «داعش» وناقش المشاركون في الاجتماع استراتيجية القضاء على «داعش» في كل مكان سواء في سوريا أم في العراق. ومن الخطوات التي تم الاتفاق عليها في اجتماع جدة قيام الدول المشاركة بمنع تدفق المقاتلين الأجانب إلى دول الجوار، ووقف تدفق الأموال لتنظيم «الدولة الإسلامية في العراق» والجماعات المتطرفة الأخرى، ورفض أيديولوجية الكراهية لدى الجماعات الإرهابية ومحاسبة المسئولين عن ارتكاب الفظائع والمشاركة في العمل العسكري لدحر «داعش» عندما يكون ذلك ملائماً.

وهكذا، تواصل السعودية استراتيجيتها الفاعلة في التصدي للإرهاب داخلياً وإقليميا ودولياً.

○ صورة جماعية للمشاركين في اجتماع جدة للتصدي للإرهاب وتنظيم «داعش» المتطرف

برنامــج سعودي بالاشتــراك مع جامعة هارفارد لتأهيل الشباب السعــودي لاقتحام سوق العمل